

الهجرة السياسية – باعتبارها تحدياً للحياة السياسية *

فليشيانو كارينو **

Feliciano V. carino, the Dyuames of political migrations as a challenge to religious life, in: religious today, pp.72-8

دراما سياسية في أعالي البحار: خلال أسابيع شهر أغسطس عام 2001م، وقبل مأساة نيويورك ووشنطن في 11 سبتمبر بقليل، وعلى مشارف الانتخابات البرلمانية الأسترالية، حدثت واقعة سياسية وإنسانية في المحيط الهادي، هدّدت بالتحوّل إلى أزمة سياسية ودبلوماسية عامّة، وزادت من النقاشات في سائر أنحاء العالم بشأن مسائل تتعلق بالسياسات والممارسات تجاه المنفيين السياسيين وطالبي اللجوء. في المحيط الهادي، أمام شواطئ أستراليا استجابت سفينة نرويجية اسمها MV Tampa لنداءات استغاثة صادرة عن سفينة نقل إندونيسية شارفت على الغرق، فأُنقذت 430 مسافراً كانوا على ظهر السفينة الإندونيسية. وكان هؤلاء في الحقيقة أفغاناً من طالبي اللجوء، أوصلتهم السفينة النرويجية إلى جزيرة الميلاد الأسترالية، لكنّ السلطات الأسترالية أبت أن تسمح للمسافرين بالنزول من تامبا، واعتبرتهم مهاجرين غير شرعيين ثمّ صعّدت شرطة الحدود الأسترالية إلى السفينة النرويجية وأرغمتها على الوقوف، كما منعت الأفغان من مغادرتها. وقد أدّى ذلك إلى حصول أزمة دبلوماسية وسياسية في أعالي البحار أطرافها المباشرون هم النرويجيون والإندونيسيون والأستراليون ووكالة الأمم المتحدة للاجئين- وإلى جانب هؤلاء نالت تلك الحادثة من أطراف غير مباشرة ضمن جزر المحيط الهادي مثل بابوا ونيوزيلندا وغينيا الجديدة وناورو. وقد حركت النقاشات والتجاذبات الخصومات القديمة بين تلك الأطراف؛ لكنها أيضاً أفضت إلى ظهور مشكلات جديدة وقد أنكرت الحكومة الأسترالية أنها أرادت من وراء تصرفها غير الاعتيادي أن كثير الخوف من الأجانب والغرباء، وأن تستفيد من ذلك في الانتخابات التي كانت وقتها على الأبواب. وقد جرى اتهام إندونيسيا أيضاً بأنها شاركت في إقصاء اللاجئين الأفغان حين وجهتهم إلى أستراليا التي لم تكن علاقاتها جيدة بها بسبب الخصومة حول تيمور الشرقية. وقد نال البعض أيضاً من النرويج لأنها بدت مشاركة في دفع الأفغان باتجاه أستراليا أيضاً. وقد ردّت إندونيسيا باتهام الحكومة الأسترالية بتجاهل القانون الدولي الإنساني والأعراف المتصلة باستقبال طالبي اللجوء بحجج تقنية غير مقنعة، وقالت النرويج إنّ السفينة النرويجية إنما قامت بواجبها في إنقاذ الناس من الغرق، وأدانت تصرف البوليس الأوستراي تجاه تلك السفينة وركابها. وظلت المفاوضات العليا للاجئين تذكر سائر الأطراف بواجباتهم تجاه الوضع الإنساني لطالبي اللجوء؛ وبخاصة تلك الموقعة على الاتفاقية الدولية الخاصة بذلك. وعندما انجلت غيوم التجاذبات بعد أسابيع مضيئة ما سمح

الأستراليون للاجئين الأفغان بالدخول إلى أراضيهم؛ بل أخذوهم من تامبا على متن سفينة حربية إلى بابوا ونيوزيلانده.

تحدث كثيرون طوال شهور عما سُمي بالحلّ الباسيفيكي لمشكلة اللاجئين، والغرب تحلف في طلب الحكومة الأسترالية من عدة أطراف أن تأخذ اللاجئين مؤقتاً، وخلال ذلك يتقدم هؤلاء بطلبات اللجوء إلى أستراليا وينظر الأستراليون فيها. وقد عرضت أستراليا أن تتحمل نفقات المراكز المؤقتة لحين جلاء الوضع القانوني لأولئك. وقد رفضت بعض الجزر العرض الأسترالي، في حين قبلته أطراف أخرى، وتأسست مراكز تجميع في ثلاث جهات، لكنها لم تستوعب الجميع. وقد كلفت تلك المراكز حوالي المائة مليون دولار بدت أستراليا موافقة على إنفاقها مقابل تجنب أضرارها مغبة استقبال تلك المئات. وقد بدا من رفض أستراليا استقبال أولئك أنها تقيم تمييزاً بين طالبي اللجوء والمهاجرين. وأنها بذلك تحتفظ بحقها في حماية سيادتها وسلامة مواطنيها ووحدتهم، واستقرارها الاجتماعي والسياسي. وقد قال وزير الهجرة الأسترالي وقتها فيليب رادوك إن اللاجئين الأفغان كانوا آمنين بإندونيسيا وأنهم إنما قدموا إلى أستراليا لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وليس لأنهم كانوا مضطهدين أو مُلاحقين. واستنتج رادوك أن هناك حاجة لقوانين جديدة في البلاد حتى لا تبقى حدودها مشروعة للذين يريدون تحسين مستوى معيشتهم مستفيدين من تساهل القوانين والممارسات الأسترالية. وبعد 11 سبتمبر سارع وزير الدفاع الأسترالي للقول إن اللاجئين قد يتسلل معهم إرهابيون، ينشرون الاضطراب بعملياتهم في البلاد.

صارت اللاجئين ونزُرُ الحرب: ابتعدت الأضواء عن ظروف حادث تامبا بعد حدوث مأساة 11 سبتمبر، والبدء بضرب أفغانستان، والمضي إلى الحرب على الإرهاب. لكنني أعرضُ المسألة هنا من جديد لسبب ما عالجه أحدُ بوضوح وصراحة. فاللاجئون الأفغان أتوا من بلادٍ تسود فيها حكومة وُصفت بأنها طغيانية وإرهابية ولا يأمنُ تحت سيطرتها أحد. وقد بلغ من شرستها أن الولايات المتحدة شنت عليها حرباً لإزالتها من الوجود، فمن هم اللاجئين ومنهم هم المهاجرون في مثل هذه الظروف؟ إن الناس الذين يخافون على حياتهم من الاضطهاد السياسي أو من المجاعة، لا يمكن القول إنهم إنما أتوا إلى أستراليا لتحسين ظروف معيشتهم. وقد كان ينبغي دراسة الأوضاع والسياسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى معالجة حقيقية لأوضاع هؤلاء وأمثالهم، الذين هم في ترحلٍ مستمرٍ في هذا العالم الذي صار بدون حدود؛ وفي الوقت نفسه بقي حافلاً بالظلم والفقر. بيد أن شيئاً من ذلك لم يحدث، لأنّ النقاش اتجه للحرب على الإرهاب بعد 11 سبتمبر الذي بلغت أحداثه ذروتها بالحرب على حكومة أفغانستان. وعلى أي حال: أين هم اللاجئين الأفغان الآن؟ وهل الحل الباسيفيكي هو الحل المثالي؟ وكيف يتعامل العالم والمؤسسات الدولية مع الحوادث المشابهة؟

بعد عامٍ على حادثة تامبا ما يزال الألوف من اللاجئين والمترحلين يتدفقون على الباسيفيكي، وما تزال تلك البلدان حائرة ماذا تفعل بهم؟ أمّا اللاجئين أنفسهم فيعانون من ظروف نفسية ومعيشية صعبة، بحيث تؤدي ببعضهم إلى الانتحار. ومن جهة ثانية هناك

بلداناً ما وقعت على الاتفاقية الدولية بشأن اللاجئين والعائدة إلى العام 1951م، وقد قام بعض تلك البلدان باستخدام اللاجئين باعتبارهم عمالة رخيصة عديمة الحقوق. وفي يونيو عام 2002م حدثت أزمة أخرى من حول لاجيء تامبا. فقد صرّح هاريس رئيس جمهورية ناورد إحدى البلدان التي استقبلت اللاجئين أنّ أستراليا ما دفعت إلا نصف المتوجب عليها، ثم إنها ما استقبلت أي لاجيء بعد مضيّ وقتٍ على دراستها للطلبات. فالعلّ الباسيفيكي صار بالنسبة لتامبا جلاً كابوسياً. وأضاف هاريس: إذا كانت أستراليا قد فعلت ذلك بدوافع انتخابية، فأنا عندي انتخابات أيضاً، ولا أعرف كيف ستكون العاقبة! وبعد ذلك بقليل أعلن الأستراليون عن انتهاء فترة دراسة الطلبات، وأنهم توصلوا إلى أنّ أفغان تامبا ليسوا لاجئين، ولذلك لا بُدّ من إعادتهم إلى وطنهم! وقد عاد رادوك، وزير الهجرة الأسترالي إلى إيضاح حلّه لمشكلة الأفغان. فقد عرض على كل لاجيء مبلغ ألفي دولار، وعلى العائلة عشرة آلاف دولار. وقال الرجل: إذا علمنا أنّ دخل الفرد الأفغاني لا يزيد في العام على الـ200 دولار؛ فلکم أن تتصوروا كم كان العرض كريماً.

عبر الحدود وما وراء الحدود: على الرغم من مأساوية حادث تامبا؛ فإنه لا يُظهر غير جزءٍ صغيرٍ من المشكلة الكبرى المتمثلة في ترحُّل وحركة ملايين البؤساء من مكانٍ في المحيط الهادي وخارجه. وهذه مأساة إنسانية كبرى يصعبُ تصوُّرُها أو تحملها. في ظروف وسياقات العالم المعاصر. والواقع أنّ التاريخ الإنسانيّ حافلٌ بأحداثٍ ومآسيّ الموجات البشرية المندفعة داخل حدود البلدان وعبرها وخارجها، والتي تحتل أوصافاً متعددةً من اللاجئين وإلى المنفيين أو المهجّرين. وقد كانت الحربان العالميتان في القرن العشرين هما العلامتان الفارقتان في سياق التحركات القشرية لهؤلاء البشر الذين يهربون من الموت، ويرجون حياةً ومستقبلاً أو حتى نجاةً مؤقتةً. وقد دفعت تلك الموجات البشرية المجتمع الدولي إلى أنّ في الظاهرة المأساوية هذه أبعاداً مستجدةً تتصل بما صار يُعرف بالعملة أو النظام العالمي الجديد. وتذكر السيدة أليزابيث فيري نموذجاً للإغاثة والإنقاذ في ما فعله أناسٌ منظمون عام 1915م أثناء المذبحة الأرمنية على يد الأتراك فقد استطاعت لجنة الإنقاذ الأرمنية أن تجمع 20 مليون دولار، وأن ترعى بالطعام والدواء حوالي الـ300 ألف مهجّر في الأصقاع الأرمنية ومن بينهم حوالي الـ75 ألف يتيّم. ولكن بعد قرنٍ تقريباً على المذبحة الأرمنية، تعاضمت الأحجام والأهوال، بحيث يبدو النموذج الأرمني متواضعاً إلى حدٍ كبير. فالأرقام الأحدث تشير إلى وجود أعدادٍ من اللاجئين وطالبي اللجوء تبلغُ 17 مليوناً، ولا جنون أو مهجّرون بداخل بلادهم يصل عددهم لأكثر من 20 مليوناً، ثم هناك مهاجرون (عاديون) يصل عددهم إلى 30 مليوناً وهم يقيمون بشكلٍ غير قانوني في بلدانٍ غير مواطنهم الأصلية. وهذا يجعل من الحالات جميعها في حدود الـ100 مليون إنسان. وهذا العدد يتجاوز في حجمه عدد كل سكان وسط أوروبا. كما أنّ هذا العدد يتجاوز إلى حدٍ بعيدٍ أعداد سكان أستراليا ونيوزيلنده. وقد ازدادت تلك الأعداد إلى حدودٍ غير معقولة بعد الحرب الأخيرة في الشرق الأوسط وبين الهند وباكستان وفي أفغانستان بعد 11 سبتمبر. ويقدرُ عددُ الناس الذين كانوا يستكعون على

الحدود الأفغانية/ الباكستانية أثناء الحرب عام 2001/2002م بمليونين. وهذه كارثة ما عرفت البشرية من قبل. وإذا أضفنا إلى ذلك التحركات الطوعية والقانونية لطالبي المتعة أو العمل بداخل حدود الدول أو إلى الدول الغنية، فيمكن القول إن هذه الظاهرة صارت سمة رئيسية من سمات العصر.

المهاجرون واللاجئون والمهجرون: يجري تحديد أو وصف هذه الأصناف المتنوعة من الموجات البشرية استناداً إلى أسباب الحركة، وإلى السمات التي تعطيها القوانين والمواثيق الدولية لهؤلاء المائة مليون إنسان. فالمهاجرون هم أولئك الذين يغادرون بلدانهم إلى بلدان أخرى لأسباب اقتصادية أو من أجل العمل، ويملكون أكثر من خيار في هذا الشأن. واللاجئون هم الذين يتركون بلادهم للشعور بالملاحقة أو بالخطر. واللاجئون هم الذين لم يعودوا يتمتعون بحماية حكوماتهم أو السلطات على الأرض؛ في حين أن المهاجرين قد يعانون من صعوبات اقتصادية، لكنهم ما يزالون متمتعين بالحماية من جانب السلطات. وتحدد معاهدة الأمم المتحدة للعام 1951م، والتي تعدلت عام 1967م إلى أن اللاجئين هم أولئك الذين عندهم أسباب للخوف على الحياة أو الخوف من الملاحقة بسبب جنسهم أو دينهم أو قوميتهم أو عضويتهم في جماعة أو حزب بحيث يضطرون للمغادرة. أو يكونون خارج بلادهم ولا يستطيعون العودة للأسباب السالفة الذكر. والواقع أن اتفاقية اللاجئين التي وقعت عليها حوالي المائة دولة، والتي صدر بروتوكولها عام 1967م تُعطي اللاجئ حقوقاً بارزة، لكنها ما تزال قاصرة عن الوفاء بالمطلوب، فضلاً عن إعراض كثير من الدول عن مراعاة أحكامها، أو الإعراض عن التوقيع عليها. وقد أفضت مستجدات الظروف إلى اختلاف المفاهيم والسياقات في مسألة "الملاحقة" وماذا تعني وما هي الحقوق المترتبة عليها. ولذلك يثور دائماً نقاش كبير بشأن مَنْ هو اللاجئ. فالأشخاص الذين يفرُّون من العنف أو الأحداث الحربية، دون أن يكونوا مقصودين على الخصوص، لا يُعتبرون من اللاجئين في نظر كثير من الخبراء. وكذلك الأمر مع ملايين الناس الذين يعانون في بلدانهم بسبب أو لآخر لكنهم لا يستطيعون مغادرتها. والحق أن التركيز على الأفراد وعلى الملاحقة للأسباب السالفة الذكر، يعطي الدول فرصة رفض طلبات طالبي اللجوء. فقد قال الأستراليون مثلاً عن ركاب السفينة ثامبا إنهم اختاروا في هجرتهم "تحسين مستوى حياتهم". وهناك أمرٌ آخر يتعلق بالترفة بين السياسة والاقتصاد. فالملاحقون سياسياً لاجئون، أما الذين يعانون من اضطهاد اقتصادي أو مالي فليسوا كذلك. فعندما تغادر مدرسة فيليبينية بلادها لتصبح خادمة في هونغ كونغ، هل تكون بذلك تختار تحسين شروط حياتها، أم تهرب من الجوع؟! وهل الخروج من الوطن قرارٌ اختياريٌّ أو هو ضرورة وبالتالي إجبار؟ وعندما يغادر بعض الأفغان بلادهم تحت الخطر، هل يفعلون ذلك لتحسين ظروف حياتهم أم لأنهم يخافون الموت؟ وما هو الفرق بين ترك الوطن خوفاً من الملاحقة والاضطهاد السياسي، وتركه بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة؟ إن التدقيق في هذه التفاصيل يتتافى وظروف العولمة وشروطها. إذ تُصرُّ العولمة على حرية حركة الأموال والسدع، لكنها تعودُ لظروف وشروط الدولة القومية عندما يتعلق

الأمر بحركة الأشخاص. فقد تحدثت أستراليا في حالة اللاجئين الأفغان عن السيادة الوطنية، وحق حماية الأرض والمواطن!

الدين والعولمة والهجرة: لا- نحتاج إلى التأكيد على أهمية الأديان لفهم الشروط والظروف السياسية والاقتصادية التي يتحرك على أساس منها عددٌ كبيرٌ لبرج التجارة العالمي وعلى وزارة الحرب الأمريكية ومن جانب ثوار مسلمين شاهدٌ كبيرة على ذلك، ولا أحتاج هنا أيضاً للتساؤل عن أهمية العلاقة الجيدة بين الأديان وبين المسيحية والإسلام في تجنب تكرار مثل هذه الأحداث الرهيبة. ثم إنني لا أجد أنه من المفهوم أو من الملائم والصحيح تفسير تلك الأحداث بالصراع بين الثقافات أو الحضارات. وفي الوقت نفسه فإنّ العيش الإنسانيّ يصبحُ صعباً وصعباً جداً إذا كان الاختلاف حول الله سبباً في الحروب والنزاعات التي لا تجد لها تعليلاً آخر. لا بد من التفكير مجدداً في أدوار الأديان ووظائفها، وكيف تكونُ عوامل إيجابية في التعايش الإنساني في سياقٍ سياسي واستراتيجي إن الواقع أنّ اللجوءَ (السياسي على الخصوص) صارت له عوائق مهمة بالبعد والاهتمام الديني. إننا نعيش في عالم ازدادت حركة الناس فيه عبر الحدود الصعبة أو الممنوعة. فالأمر بحسب برت هودميكّر ليس أنّ التكنولوجيا أوجدت عالماً جديداً. بل إنّ التجدد التكنولوجي، والعوامل التاريخية الأخرى، أفضت إلى تطوير قدرات تتجاوز كل الحدود. هناك اقترابٌ وتجاوزٌ أكبر بين البشر اليوم. وما عاد الحديث سهلاً عن الأقاليم الثقافية أو المجالات الحضارية أو العوالم. وهكذا فإنّ حركة الموجات البشرية عبر الحدود وإلى ما وراءها تتعاظمُ بالإيجاب وبالسلب وصولاً إلى المجتمع العالمي. ولا شك أنّ هذه التطورات التي تتجاوز المعروف قبل عدة عقود، تحتاج إلى مُخيّلات خلاقة من أجل علاقات دولية جديدة. والأمر نفسه مطروحٌ باعتباره تحدياً على الديانات الكبرى الموجودة، والتي يكونُ على رجالها العمل من أجل الاستيعاب والتواصل والعلاقات الخلاقة والإنسانية على ساحة الاختلاف البشري.

يتحرك البشر لأسبابٍ كثيرة اقتصادية وسياسية وطبيعية وطموحات وآمال. لكنهم يتحركون أيضاً عندما تجف حقولهم أو تنتشر بينهم المجاعات. كما أنهم يتحركون عندما يفقدون الأعمال أو لأنهم يريدون إرسال أو لادهم للطبيب أو للمدرسة. ويتحركون أيضاً وأيضاً لأنّ في بلدانهم حروباً أو لأنهم لا يشعرون بالأمان للبقاء في منازلهم. ونعرف اليوم ومنذ القديم أنّ البشر يتحركون عندما لا يستطيعون ممارسة شعائرهم الدينية بحرية، أو يشعرون أنهم مضطهدون لأنّ دين الأكثرية الحاكمة مخالفٌ لدينهم. وقد كان المفكرون والسياسيون والكهنة لا- يهتمون للاجئين من قبل لأي سببٍ كان، باعتبارها مشيتهم في الحياة الوطنية والإنسانية. كانوا يساعدونهم بالغذاء والإيواء لا- أكثر من ذلك. أما اليوم فالأمور مختلفة تماماً، وقد صارت للاجئين أهميتهم السياسية والاقتصادية والأخلاقية، في المجتمع العالمي الذي نتحدث عنه ونتطلع إلى متغيراته.

اللاجئون السياسيون والاستقرار السياسي والعلاقات الدينية:

1- **الخدمة والعدالة:** هناك أبعاد إنسانية كبرى للجوء أولئك الأناس المقتلعين. لقد فقدوا المورد والمأوى والأمن والوطن. وهم محرومون من أدنى الضروريات التي تمكن من البقاء والكرامة الإنسانية. وعندما يأتي هؤلاء بمئات الألوف أو بالملايين في حالات النزاع كما في الحرب الأفغانية، وكما في النزاعات في ليبيريا وإثيوبيا والسودان وساحل العاج والجزائر وبوروندي؛ فإن الطاقات الإدارية والمادية تعجز وتتفجر ولذلك يكثر الحديث حول "التعب الإنساني". وقد أشار مجلس الكنائس العالمي في بيان شهير له قبل فترة قصيرة إلى أن الظروف المأساوية هذه هي فرصة لتحقيق الإيمان، وللتفاني في العمل، ولتحسين العلاقات بين الأديان؛ إظهاراً للاهتمام المسيحي، وللشهادة المسيحية. في اللجوء بمئات الآلاف ليس مناسبة للتضامن الإنساني فقط. بل هو مناسبة لتذكر الظلم والخلل في النظم السياسية وفي النظام العالمي، حيث يجري استغلال الموارد الطبيعية لطريقة بشعة، ونشر الظلم السياسي إلى حدود غير معقولة. إن النظام ظالم فعلاً حينما يتقاضى الخادم في هونغ كونغ أكثر مما يتقاضى المدرس في الفلبين. وإنه لظلم واضطهاد فظيع أن يستمتع العالم بصادرات أفغانستان من الموارد الطبيعية، ثم لا يستطيع الأفغان العيش في بلادهم بالحد الأدنى، ولا يستطيعون "اللجوء" إلى أولئك الذين يستفيدون من ثروات الشعب الأفغاني، ولا يأبهون لحقه في الحياة والكرامة والحرية.

2- **الحرب والإسلام:** إن الواقع أن اللجوء السياسي والتهجير مرتبطان بمسألتي الحرب والسلام. ولا يكفي القول إنه إذا كانت ثمرات العولمة متوافرة؛ فإن الحروب والنزاعات سوف تنتهي. فالعالم الذي يعيش فيه القادمون والأثرياء، ولا يستطيع العيش فيه الفقراء والضعفاء هو عالم يعاني وسوف يعاني من مشكلات هائلة. لقد تغيرت طبائع الحرب والسلام. فقد كانت الحرب تجري بين الدول. ثم ظهرت الحروب الأيديولوجية التي لا يحتاج شنها إلى كيان سياسي. وصار من المعقول الحديث عن "توازن الرعب"، بل وعن "التوازن في سباق التسلح". لكن من الخطأ الاعتقاد أن ظهور السلاح الميليشياوي على مستوى العالم يلغي سلاح الدولة. فالطرفان موجودان وفاعلان في سائر أنحاء العالم؛ لكنني أريد التنبيه هنا إلى أمرين: ازدياد العامل الديني أو اللون الديني في الحروب. ويستند هذا العامل إلى تنظيمات تحمل شعارات ولها خطابات وأيديولوجي، صار من الممكن إنشاد حروب وأنت جالس وراء الأبواب المغلقة. ويقال عندها إنها حرب نظيفة أو جراحية دقيقة! وتلك تفترض تجاهلاً وتأثيرات ضعيفة في الداخل، وأضراراً هائلة لدى الخارج- الخصم.

3- **النظام السياسي والعلاقات الدينية:** إن اللجوء السياسي في حالات النزاع، ينبئ إلى ضرورة التفكير الجديد في العلائق بين الديانات داخل المجتمع وفي العالم. ولذلك أدوات بارزة أهمها: السعي إلى الإصلاح: وهذا السعي يبدأ في المستويات المحلية والإقليمية، لكنه يتضمن أيضاً السير في إصلاح المؤسسات الدولية. وتقترح أليزابيت فيريس إصلاحات في اتفاقية العام 1951م للاجئين لكنها تشير أيضاً إلى أهمية التواصل الديني، والتغيير السياسي.

والأمر الآخر: التفكير في وسائل من أجل التكامل: لقد ربط صمويل هنتنغتون بين "إعادة تشكيل النظام العالمي" و"صراع الحضارات". ولذلك فقد زعم أنّ الحرب (والحرب الثقافية أو الدينية) هي التي ستغير العالم؛ لكن ليس إلى الأفضل. وهكذا فقد كان يحرض في الحقيقة على الديانات الأخرى وبخاصة الإسلام. ولذلك فقد سأل كثيرون: لماذا لا يكون التكامل محل الصراع؛ وبخاصة أنّ "الحرب الثقافية" هي حربٌ غير معقولة. لقد دعا يوليوس لُبْنر المسيحيين وأبناء الديانات الأخرى إلى القيام أو الإسهام بهذا التلاؤم والتكامل.

والأمر الثالث: النظر في الحدود والآفاق السياسية: ارتبطت الحدود السياسية في مفهومها القاطع المتصل بالسيادة بظهور الدولة القومية. لكننا لو نظرنا للحدود حتى في العالم الوسيط لوجدنا أنها نتاج القهر والفتح والاستيلاء. لكنها صرات ثابتة وما تغيرت في الأكثر رغم أنها في آسيا وإفريقيا كانت فعلاً من نتاج الاستعمار. لا بد من فهم جديد للحدود في ضوء النظر إلى الدولة ووظائفها. إذ ليس من الطبيعي أن يظل أناسٌ كثر بإفريقية تحت خط الفقر باسم الحدود التي لا يمكن اجتيازها.

والأمر الأخير: النظر في التركيبة الدينية: هناك ما يدل على أنّ اللجوء والهجر كانت لهما، وصارت لهما، علاقاتٌ بالتركيبة الدينية للمجتمعات، وبالتوتر الديني بداخلها، أو بينها وبين الخارج بيد أنّ الدين ما كان دائماً سلبياً في إيجاء المجتمعات المتضامنة. لننظر هجرة النبي محمد ع إلى المدينة والتي رجع منها ففتح مكة، وساد الإسلام. ولننظر في "الذهاب إلى البرية" في الإنجيل من أجل التواصل والتجدد الروحي. إنّ هذه اليقظة الدينية المهمة بالاستقلالية والكرامة؛ لا ينبغي تخييبها بل لا بد من تقبلها تقبلاً نقدياً، ولا ينبغي أن يظل الدين عنصراً في التوتر أياً تكن الأسباب.

ويبقى المجال مفتوحاً وواسعاً لقراءة تكوينات الجماعات الدينية، والجماعات الأخرى.

(* باحث أنثروبولوجي من أمريكا.